



انفلات استهلاك المياه مقدمة لحروب قادمة

اختلف

الخبراء والمتخصصون في تحديد استهلاك الفرد من المياه في غيبة معيار عملي للقياس فبينما اتجه البعض لاعتبار أن مياه الشرب هي المقياس أضاف له البعض الآخر الاستهلاك اللازم للاستحمام وغسيل الملابس باعتبار أن ذلك كاف لمقياس استهلاك الفرد للمياه وقد أيد في ذلك معيار آخر خاطئ ألا وهو حجم المخلفات السائلة المتداولة بالمجاري باعتبارها مقياسا عمليا على أساس أنها مخرجات لتلك المدخلات من المياه السابق الحديث عنها. وقد غاب عن الكثيرين أن هناك مقياسا اضافيا اسقط من الحسابات ألا وهو مدخلات مأكّل الإنسان وملبسه ونصيب ذلك من المياه مثال ذلك المحتوى المائي لكل كيلو لحم من الغذاء وكيلو بن يشتره وأمتار الأقمشة التي يستهلكها في صورة ملابس.

واستدعي ذهني ما أوردته منظمة البيئة الألمانية في دراستها من مؤشرات حقيقية لم تكن تدخل في الحساب من قبل والتي فاقت كل توقع بشأن استهلاك المياه في ألمانيا وانعكاس ذلك على معدلات الاستهلاك السنوي للفرد إذ أن الدراسات السابقة

لهذه الدراسة كانت تظهر فقط الاستهلاك المباشر للفرد الألماني من المياه في حدود ٤٠٣ متر مكعب في السنة باعتبار أن استهلاكه لأغراض الشرب والاستحمام والطهي لم تكن تتعدى ١٣٠٠ لتر في العام مبقية استهلاكه الإجمالي في حدود ٣ أمتار مكعب أي ثلاث الاف لتر للاستهلاكات الأخرى غير المنظورة.

الجديد الذي أوردته الدراسة التي قام بها الدكتور جورج رخنبرج مستشار جهاز البيئة الاتحادي التابع للحكومة الألمانية آنذاك والذي يعتبر الخبير الأعلى بشأن المياه يخلص إلى أن استهلاك الفرد الألماني من المياه يبلغ ٥٠٠ متر مكعب في العام وليس كالسابق حسابه خلال السنوات السابقة لهذه الدراسة على امتداد تلك السنوات والذي كان حده الأعلى ٤٠٣ متر مكعب أي أن الدراسة رفعت القيمة لأكثر من ٢٠ ضعفا وهو أمر غير مألوف في علم الحساب أو التقاليد البحثية لتجاوز كل التوقعات بهذه النسبة الصادمة للرأي العام.

سارعت الصحف والمجلات العلمية بالاتصال بخبير البيئة مصدر هذه الدراسة تتسأله عن

التفاصيل التي استجبت في دراسته، وفاجأنا هذا الخبير كما فاجأ العالم المثقف بحسابات كانت ساقطة من قبل، أهم تلك الحسابات أن المحتوى المائي الذي يدخل جسم الإنسان أو استهلاكه بصورة أخرى لا ينحصر في مياه الشرب ومشتقاته التي يتناولها الإنسان والذي لا يتعدى ١٤٠٠ لتر في العام، وقال مضجرا قنبيلته الحساسة أن كيلو الأرز الذي يتناوله الإنسان يحتاج مكونا من المياه في زراعته حتى ينضج ويصبح صالحا للأكل تبلغ قيمته ٥ آلاف لتر من المياه. أما كيلو اللحم البتلو فيحتاج لأكثر من ١٠ آلاف لتر من المياه هو استهلاك العجل خلال دورة حياته التي تنتهي بإنتاج كيلو اللحم، كما أورد أن المكون المائي لإنتاج بطلون الجينز يصل إلى ٥ آلاف لتر قبل أن يصبح جاهزا للاستعمال. أما كيلو البن فقد بلغ رصيده من المياه رقما غير متوقع إذ بلغت قيمته ٢٠ ألف لتر، أما البنيد المستخرج من العنب فقد بلغ رقما كبيرا أيضا يفوق غيره من المشروبات حيث تبلغ قيمته ألف ضعف من المياه للسعة اللترية للبنيد.

امتدت تلك القائمة الطويلة لتشمل جميع

مدخلات جسم الإنسان من الموارد الغذائية وكذا مدخلات حياته من المنتجات والمواد مترجمة إلى قيمة مائية تقاس بالترأسوة بالمربع من قبل من قيمة حرارية تقاس بالسرعات الحرارية يعرفها جيدا المهتمون بالرشاقة والتعامل مع مرض السكر. تضمنت تلك القائمة الطويلة استهلاك المياه في منتجات الألومنيوم والصلب المخصوص والصلب غير القابل للصدأ والأسمدة والحديد والكيماويات ورصف وتعبيد الطرق وصناعات المشروبات المختلفة لتخرج لنا بهذا الرقم لاستهلاك الفرد الألماني من عنصر المياه والذي بلغ ٥٠٠ متر مكعب أي ٥٠ ألف لتر كل عام، كما لم تهمل الدراسة التعرض للفائض والمهدر من المياه داخل ألمانيا وقارنت ذلك ببعض الدول المجاورة. فأشارت إلى أن ألمانيا يهدر منها حوالي ١٤٪ من موارد المياه الإجمالية نتيجة للتبخير والانسكاب والغسيل غير المرشد للسيارات وغسيل أوعية الطعام وغسيل الملابس غير الموفر للمياه وأيضا أوضحت نسبته من إهدار المياه نتيجة لتلوثه بمواد يصعب استخلاصها منه في مراحله اللاحقة.

وأوردت الدراسة أن بريطانيا تأتي في المرحلة

ما أوجنا في مصر للحفاظ على ماء النيل مصدر الحياة الرئيسي لشعب مصر، ولنبدأ بالحفاظ عليه من التلوث مروراً بتوفير مياه الشرب النقية والمأمونة لكل المصريين

التالية لألمانيا في نسبة إهدار المياه والتي قدرتها بـ ١٩٪، أما فرنسا فقد بلغت نسبة إهدار المياه فيها ٢٦٪، وأتت إيطاليا برقم ٢٨٪ من نسبة إهدارها لمواردها من المياه.

وهناك سؤال على أهميته نطرحه بصوت خفيض ألا وهو: هل لأحد المراكز البحثية في مصر وهي كثر أن يفيدنا عن نسبة المهدر من المياه في مصر أسوة بباقي الدول حتى تكتمل الرؤية ؟

ما أوجنا في مصر للحفاظ على ماء النيل مصدر الحياة الرئيسي لشعب مصر، ولنبدأ بالحفاظ عليه من التلوث مروراً بتوفير مياه الشرب النقية والمأمونة لكل المصريين بجميع الربوع لننتهي بالدخول في قضية الاستعمال المرشد للمياه خاصة في الزراعة وهي القضية التي تحياها أوروبا حالياً بالعمق الذي فجرته هذه الدراسة والتي فتحت الباب لدراسات أخرى تلتها.

■ رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني

www.naderriad.com